Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

The Failure of United Nations Security Council Resolutions to Achieve the Principles of Peace and Justice in Lebanon: Resolution 425 of 1978 as a Model

Waad Shaher Mahmoud
Department of History / College of Arts /
University of Mosul/ Mosul -Iraq

Jasem Mohammed Khudair
Department of History / College of Arts /
University of Mosul/ Mosul -Iraq

Article Information

Article History:
Received Nov 12,2025
Revised Dec07 ,2025
Accepted Jan 05,2026
Available Online Feb. 1, 2026

***Keywords*:**
Lebanon,
Palestinian resistance,
UN Security Council,
Resolution
United States of America,
Zionist entity.

Correspondence:
Waad Shaher Mahmoud
waad.shaher@uomosul.edu.iq

Abstract

The idea of the research revolves around providing a new analytical reading of UN Security Council Resolution No. (425) as one of the international resolutions that revealed the failure of the United Nations (International Security Council) to provide international protection to its members, and to achieve the principles of peace and justice, the impact of the Zionist invasion of Lebanon in March 1978, and the dangerous external aggression that that invasion constituted against a sovereign state, Despite the political and legal importance of the resolution, which called on the Zionist forces to immediately stop their military operations in Lebanon, the research is based on the hypothesis that the resolution failed to achieve its primary goal, which is to establish the principles of peace and justice in Lebanon after the Zionist entity refused to withdraw its forces from all of southern Lebanon until its liberation in May 2000. This failure is due to a number of political and military reasons, including the dominance of regional and international interests over the mechanisms for implementing the resolution, and the extent to which this failure reflects on the path of peace and justice in Lebanon.

DOI: 10.33899/radab.2024.150935.2184, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (**http://creativecommons.org/licenses/by/4.0**).

عجز قرارات مجلس الأمن الدولي عن تحقيق مبادئ السلام والعدالة في لبنان: القرار (425) عام 1978 انموذجاً

وعد شاهر محمود* جاسم محمد خضير **

مستخلص:

تتمحور فكرة البحث في تقديم قراءة تحليلية جديدة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (425) بوصفه أحد القرارات الدولية التي كشفت فشل منظمة الأمم المتحدة (مجلس الأمن الدولي) في تقديم الحماية الدولية لأعضائها، وتحقيق مبادئ السلام والعدالة؛ إثر الاجتياح الصهيوني للبنان في آذار 1978، وما شكلهُ ذلك الاجتياح من عدوان خارجي خطير على دولة ذات سيادة؛ فعلى الرغم من الأهمية السياسية والقانونية للقرار والذي دعا القوات الصهيونية إلى وقف عملياتها العسكرية في لبنان فورًا، إلَّا أنَّ البحث ينطلق من فرضية أساسية وهي فشل القرار في تحقيق هدفه الأساس وهو إرساء مبادئ السلام والعدالة في لبنان بعد رفض الكيان الصهيوني

* قسم التاريخ /كلية الاداب/ جامعة الموصل / الموصل- العراق
** قسم الاعلام / كلية الاداب / جامعة الموصل- العراق

تنفيذ القرار وسحب قواته من كامل الجنوب اللبناني حتى تم تحريره في أيار 2000، ويعود ذلك الفشل إلى عدد من الاسباب السياسية والعسكرية، ومنها تغلب المصالح الإقليمية والدولية على أليات تنفيذ القرار، ومدى انعكاس ذلك الفشل على مسار السلام والعدالة في لبنان.

الكلمات المفتاحية: لبنان، المقاومة الفلسطينية، مجلس الأمن الدولي، القرار 425، الولايات المتحدة الأمريكية، الكيان الصهيوني.

المقدمة:

شهد لبنان في ستينيات القرن الماضي تصاعد الاعتداءات العسكرية الصهيونية وبصورة مُتكررة ناجمة عن انطلاق عمليات الفصائل المقاومة الفلسطينية من الأراضي اللبنانية مما استدعى إلى تدخل مجلس الأمن الدولي الذي تحفظ أغلب المرات على فرض التدابير التنفيذية الصارمة لوقف تلك الاعتداءات، وركزَ على إصدار بيانات الإدانة والاستنكار ودعوات التهدئة ومراقبة الوضع عبر بعثات الأمم المتحدة من دون أَن تُترجم تلك التدابير إلى إجراءات إلزامية حقيقية تمنع تكرار تلك الاعتداءات، وهذا ما أَكدهُ الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان في آذار 1978 والمعروف بـ (عملية الليطاني)، عندما كشف عن عجز مجلس الأَمن في ردع الاعتداءات الصهيونية، ولاسيما بعد أن أصدرَ المجلس قرارهُ المُرقم (425) في 19 آذار1978 الذي دعا القوات الصهيونية إلى وقف عملياتها العسكرية والانسحاب من الأراضي اللبنانية فورًا، إلَّا القوات الصهيونية لم تنسحب بشكل كامل حتى تم تحرير الجنوب في أيار 2000، فعد ذلك دليلًا واضحًا على عجز مجلس الأَمن عن تحقيق السلام والعدالة الدولية حين يتعارض ذلك مع مصالح الدول الكبرى، ومن هنا يأتي هدف البحث في تقديم دراسة تحليلية للقرار(425)، وأسباب فشل تطبيقه، واثار ذلك على تحقيق مبدأ السلام والعدالة في لبنان، فيما تأتي أَهمية البحث في تحليل القرار (425) الذي شكل اختبارًا حقيقيًّا لقدرة مجلس الأَمن الدولي في حماية سيادة الدول الاعضاء من الاعتداءات الخارجية، ومناقشة اسباب فشل تنفيذه وأثارها على الدولة اللبنانية.

أَما اشكالية البحث فقد ركزت على عدد من الأسئلة المهمة وهي:

- كيف كشف القرار425 قدرات مجلس الأمن الحقيقية عندما تتعارض مع مصالح الدول الكبرى؟
- لماذا فشل مجلس الأَمن في تنفيذ القرار على الرغم من طابعه الإلزامي؟
- ما هي أثار فشل تنفيذ القرار على الوضع في لبنان؟

وينطلق البحث من فرضية عجز مجلس الأمن الدول عن تحقيق السلام والعدالة في لبنان؛ بسبب تعارض مبادئ القانون الدولي مع مصالح الدول الكبرى والذي اتاح للكيان الصهيوني الفرصة في التملص من تنفيذ القرار، وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي-التحليلي في تتبع محاور البحث وموضوعاته.

وقد قسم البحث وفق هيكلية علمية إلى مقدمة ومبحثين، وخاتمة استنتاجية، إذ تناول المبحث الأَول: (القرار الدولي 425 عام 1978) والتركيز على ظروف واسباب صدور القرار، والمفاوضات والتصويت عليه، أَما المبحث الثاني فقد درس:(عجز مجلس الأَمن الدولي عن تنفيذ القرار) من خلال ثلاث محاور تناولت تحليل القرار، وأسباب فشل تنفيذه، وأثارها في تحقيق السلام في لبنان، والانتهاء بخاتمة ضمت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الأَول: القرار الدولي (425) عام 1978:

أَولًا: ظروف وأسباب صدور القرار:

أَصدرَ مجلس الأَمن الدولي[1] القرار (٤٢٥) وسط تحولات سياسية وعسكرية شهدها لبنان ومحيطه الإقليمي عام 1978، إذ انتقل الصراع العربي الصهيوني إلى مرحلة جديدة بعد أَن حل السلام بين مصر والكيان الصهيوني، ففي تشرين الثاني ١٩٧٧ قام الرئيس المصري أَنور السادات بزيارة مفاجئة للقدس ضمن مبادرة تستهدف وضع حد للعداء التاريخي بين العرب والكيان الصهيوني، وأدت هذه المبادرة في النهاية إلى توقيع اتفاقيات (كامب دايفيد)Camp David برعاية أَمريكية عام 1978، إلَّا أَن هذه السلام لم يشمل أطرافًا عربية أخرى، وتحديدًا مُنظمة التحرير الفلسطينية والتي وجدت نفسها أَمام خطر الفناء السياسي والعسكري في المُستقبل، ولذلك حرصت على تعزيز وجودها السياسي والعسكري في لبنان وعلى نحو يُمكنها من الحصول على موقع أقوى في أي عملية

(1) مجلس الأمن الدولي: أحد أجهزة منظمة الأمم المُتحدة الستة وأهمها، أُسس عام 1946، ومقرهُ في مدينة نيويورك الأمريكية، وهدفه الأساسي حفظ السلم والأمن الدوليين، وتتميز بعض قراراته (التي تُتخذ وفق الفصل السابع من ميثاق المنظمة) بسلطة إلزامية التنفيذ على جميع دول الأعضاء. يُنظر: علي يوسف الشكري، المُنظمات الدولية والإقليمية والمُتخصصة، إيترك للطباعة والمنشر والتوزيع، (عمّان، 2002)، ص117.

تفاوضية للسلام قد تحدث في المُستقبل[1]، وفي المقابل بدأ الكيان الصهيوني باستغلال وضع السلام مع مصر بالعمل على اكمال تحقيق أهدافها وسياستها التوسعية تجاه لبنان، وأدركَ أهمية تأمين الحدود الشمالية للكيان لضمان تطور مستوطناته والسيطرة على المياه والأرض في تلك المنطقة، ولاسيما بعد انهيار الأوضاع الداخلية في لبنان بعد اشتداد معارك الحرب الأهلية اللبنانية عام 1978[2]، وتلك السياسية لا تتحقق فقط عن طريق العمليات العسكرية، وإنمَا عن طريق سياسة "العبث بأمن لبنان"، ودفع الحكومة اللبنانية للضغط على فصائل المقاومة الفلسطينية في تلك المنطقة ومُحاولة السيطرة عليها، وتحديدًا بعد ازدياد عمليات المقاومة التي تنطلق من الجنوب اللبناني، فوجه وزير الدفاع الصهيوني (عزرا وايزمان)Ezra Weisman تهديدًا في 7 تشرين الثاني 1977 للحكومة اللبنانية بالقيام (بعمل سريع ومكثف لضمان أمن الجنوب اللبناني)، وتنفيذًا لتلك التهديدات نفذت الطائرات الصهيونية غارات مُكثفة في المُدة 11-27 شباط 1978، راح ضحيتها عشرات المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين وتدمير عشرات المنازل ومحطات المياه والكهرباء في خطوة لتنفيذ الأهداف الأوسع، ومنها السيطرة على المياه اللبنانية في الجنوب، وإقامة حزام أمني لحماية المستوطنات الشمالية عبر القضاء على القوة العسكرية للمقاومة الفلسطينية في المنطقة[3].

وعلى نحو مباشر للرد على تلك التصعيدات، نفذَ مجموعة عسكرية عُرفت باسم (مجموعة دير ياسين) تابعة لحركة التحرير الفلسطينية (فتح) في11 آذار١٩٧٨ عملية عسكرية فدائية انطلقت من السواحل اللبنانية، وأطلق عليها اسم (الشهيد كمال عدوان) تمكنت خلالها من الاستيلاء على باص مكتظ بالركاب الصهاينة على الطريق الساحلي بين مدينة حيفا وتل أبيب وأدت العملية إلى مقتل وجرح أكثر من (120) صهيونيًا، مقابل استشهاد سبعة فدائيين فلسطينيين وأسر أثنين[4]، فوجه (مناحيم بيغن) Menachem Beginرئيس الحكومة الصهيونية، وبعد اجتماع طارئ اتهامات للحكومة اللبنانية بأَنَّ (اللذين نفذوا العملية جاؤوا من الأَراضي اللبنانية)، كما حملّ وزير الدفاع وايزمان في اليوم التالي12 آذار لبنان مسؤولية عمليات المقاومة الفلسطينية التي تنطلق من أراضيه، قائلًا: "أن لبنان هو الدولة الوحيدة التي يغير منها المخربون على إسرائيل.."[5].

ونتيجةً لذلك نفذَ الجيش الصهيوني في منتصف ليل ١٤- 15 آذار ١٩٧٨ وبعد تحسن الأوضاع الجوية اجتياحًا واسع النطاق لجنوب لبنان بعملية عسكرية اطلق عليها اسم (عملية الليطاني)، شارك فيها نحو ثلاثين ألف جندي، وسلاح الطيران والبحرية والمدفعية[6]، لتحقيق مجموعة أَهداف كان أَبرزها أَبعاد المقاومة الفلسطينية عن الحدود الشمالية للمستوطنات الصهيونية لمسافة أَكثر من أَربعين كيلومتر وصولًا لنهر الليطاني من أَجل تجنب القصف الفلسطيني على شمال الكيان الصهيوني، كما ابلغت الحكومة الصهيونية قبل ساعات من تنفيذ العملية الإدارة الأَمريكية بخطة وأهداف الاجتياح، ولاسيما وأَن أهداف العملية كانت جاهزة منذُ مدة طويلة، وفي المقابل تصدت المقاومة الفلسطينية، وبمساعدة قوات الأحزاب الوطنية اللبنانية للقوات الصهيونية وأوقفت الاجتياح عند مشارف مدينة صور في حين استمرت الطائرات والسفن والزوارق الحربية بِقصف المناطق اللبنانية المُختلفة ومنها مرفأ صور والمخيمات في الجنوب، ومخيمات شاتيلا وصبرا وبرج البراجنة وعدد من أحياء بيروت المحيطة بها[7].

فيما نددَ الرئيس اللبناني إلياس سركيس في جلسة طارئة لمجلس الوزراء في 15 آذار بالعدوان الصهيوني، وأَعلن أَن: "العمل الإسرائيلي هو خرق للمبادئ الدولية ولحقوق الإنسان والشعب اللبناني.."[8]، وقررت الحكومة اللبنانية تقديم شكوى رسميَّة عاجلة لمجلس الأَمن الدولي عبرت فيها عن "استنكارها الشديد واحتجاجها القوي على العدوان الصهيونية.."، والاحتفاظ بحقها في دعوة المجلس للانعقاد إذا لم تؤدِ المساعي الدولية إلى وقف الاجتياح، وسحب القوات الغازية، وتضمنت الشكوى أيضًا المطالبة في وضع حد للاعتداءات الصهيونية عبر اتخاذ الاجراء الصارمة بحقها وسحب جميع القوات الصهيونية من الأَراضي اللبنانية ومساعدة الدولة اللبنانية في فرض سيطرته على جميع أَراضيها[9]، وبالتزامن مع التحرك اللبناني الداخلي كان مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة السفير غسان تويني يعقد اجتماعات مكثفة مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة (كورت فالدهايم)Kurt Waldheim ومجلس الأمن (إيغور ريتشارد)Igor Richard، وكذلك مع مندوبي الولايات المتحدة الأَمريكية والاتحاد السوفياتي وفرنسا والصين[10]، أما في تل أبيب فقد أعلن كل من رئيس الوزراء بيغن ووزير الدفاع وايزمان مساء اليوم نفسه أَن: "القوات الإسرائيلية حققت أهداف الاجتياح وأنشأت منطقة أمنية بعمق ستة أميال على طول الحدود.."، وأكدت الحكومة الصهيونية في بيان آخر أَنها "لن توافق على الانسحاب

---

[1]() محمود حيدر، نهاية الجدار الطيب: سيرة الاحتلال الإسرائيلي للبنان 1976-2001، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، 2001)، ص140.
[2]() عبدالعليم محمد، "الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان"، مجلة السياسية الدولية، العدد (53)، يوليو، (القاهرة، 1978)، ص79.
[3]() عبدالله فتحي أحمد رجب الجبوري، المواقف العربية والدولية من العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1978، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 2021)، ص41-42.
[4]() مصطفى طلاس، عملية كمال عدوان، دار طلاس، (دمشق، 1978)، ص77-80.
[5]() عملية الليطاني: رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب آذار/مارس 1978، إعداد: مجموعة باحثين، مشورات مجلة فلسطين المحتلة- دار العودة، (بيروت، 1979)، ص20.
[6]() جريدة السفير (بيروت)، العدد (1404) في 15 آذار 1978.
[7]() ايلين مطر محمد السعيد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1983، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (جامعة ذي قار، 2013)، ص152-156.
[8]() جريدة الأنوار (بيروت)، العدد (6218) في 16 آذار 1978.
[9]() جريدة السفير، العدد (1405) في 16 آذار 1978.
[10]() غسان تويني، القرار 425 المقدمات. الخلفيّات. الوقائع. الأبعاد: المراسلات الدبلوماسية 1977-1978، ج1، دار النهار للنشر، (بيروت، 1997)، ص67-69.

قبل حصولها على ضمانات أن الجنوب اللبناني لن يستخدم قاعدة لنشاط الفدائيين.."[1]، وفي اليوم نفسه أَيضًا عبر الأَمين العام للأَمم المتحدة فالدهايم في بيان أصدره عن "قلقه العميق واستنكاره لانتهاك حدود دولة ذات سيادة وللاستخدام المكثف للقوة العسكرية.."، فيما أَصدر الاتحاد السوفياتي في 16 آذار بيانًا عدَ فيه "الاجتياح الإسرائيلي عدوان مباشرًا وخطيرًا ضد دولة ذات السيادة.."[2]، وأما الولايات المتحدة الأميركية فقد استنكرت العملية الفلسطيني، والرد الصهيوني داخل لبنان، وأَكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأَمريكية أَن الإدارة الأميركية (تواصل مساعيها لوقف القتال في لبنان)[3].

ومع ذلك بقيت الضغوطات الدولية محدودة الفاعلية في مُطالبة الكيان وقف عملياته العسكرية وسحب قواته، ولاسيما بعد أَن أعلن وزير الدفاع ورئيس أَركان الجيش الصهيوني في مؤتمر صحفي في 16 أذار أَنَّ: "الجيش الإسرائيلي سيحتفظ بحزام أَمني على طول مئة كيلومتر وبعرض يتراوح 7-10 كلم^2 في جنوبي لبنان.."[4]؛ مما دفع الحكومة اللبنانية في 17 آذار إلى دعوة مجلس الأَمن الدولي للاجتماع بشكل عاجل، وردًّا على ذلك قدم ممثل الكيان في الأَمم المتحدة (مناحيم هيرتسوغ)Menachem Herzog في اليوم نفسه طلبًا يدعو فيه مجلس الأَمن الى عقد اجتماع طارئ للنظر في (أَعمال الإرهاب والعنف التي انطلقت من الأراضي اللبنانية تجاه إسرائيل)، فيما كان العدوان الصهيوني مستمر، والمقاومة الفلسطينية تُبدي مقاومة شديدة في صد العدوان[5].

ثانيًا: المفاوضات والتصويت على القرار:

على أثر الشكاوي والطلبات التي تقدم بهَا الطرفين عقد مجلس الأمن مساء يوم 18 آذار 1978 جلسة لِمناقشة مشروع قرار لوقف العدوان الصهيوني تقدم بهِ المندوب الأَميركي في المجلس (أندرو يونغ)Andrew Young من نقاط عدة أَبرزها دعوة الكيان الصهيوني للانسحاب من لبنان فورًا ليكون شرطًا أساسيًّا لعودة السيادة اللبنانية إلى منطقة الجنوب، وقيام الأَمم المتحدة بواجباتها الدولية في حفظ السلام عبر مساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها في الجنوب بصورة كاملة[6]، وبدأت مُناقشة المشروع بكلمة للمندوب الصهيوني هيرتسوغ قائلًا فيها: "بسبب الحرية التي كانت تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان رأت إسرائيل نفسها مضطرة لتحمل واجباتها التي هي واجبات اي حكومة في ممارسة حق الدفاع المشروع لتحمي سيادة اقليمها وسلامة شعبها.."، فرد ممثل منظمة التحرير زهدي الطرزي عليه بالقول: "إن الفلسطينيين موجودين في لبنان لأنهم أبعدوا إلى هناك.. أإثر حملة إرهابية إسرائيلية مجرمة تمت عامي 1947و1948"[7]، وأَما المندوب اللبناني غسان تويني فقد طالب "بإيقاف العمليات العسكرية وانسحاب القوات الصهيونية فورًا، ومساعدة لبنان ليحافظ على استقلاله وسيادته.."[8]، وقد ساندَ تلك المطالب كل من مندوب مصر والكويت، وطالبوا بالانسحاب الصهيوني الفوري من جنوب لبنان من دون أي شرط أَو قيد[9]، ووسط تلك المناقشات طرح يونغ مشروع القرار الأَمريكي الذي تضمن دعوة فورية لانسحاب القوات الصهيونية، وإرسال قوات دولية مؤقتة تابعة للأَمم المتحدة للتأكد من الانسحاب، وحفظ الأَمن في الجنوب اللبناني، ومع ذلك لم يتضمن المشروع أي إدانة للعدوان أَو إلزامه بتنفيذ القرار[10]، مما أثار ردود فعل متباينة داخل المجلس؛ إذ عارض المشروع مندوب الاتحاد السوفييتي، وعدهُ "مشروعًا غامضًا"؛ بسبب عدم تحديد مهمة قوات الأمم المتحدة ومدة بقائها في لبنان، وأَيدهُ في ذلك مندوب دولة تشيكوسلوفاكيا، فيما عارضهُ أيضًا المندوب الصيني؛ لأنهُ "لا يتضمن القوى الكافية التي تؤدي إلى انسحاب إسرائيل.."[11]، ومن الجانب الأُخرى أَيَّد المشروع حُلفاء الولايات المتحدة؛ إذ أَعلن المندوب الفرنسي (فيليب ارسون) Philip Arson استعداد بلاده للمشاركة في إرسال قوات دولية، فيما عدَ المندوب الكندي بنود المشروع وسائل مهمة (ستساعد الحكومة اللبنانية في فرض سيطرتها الكاملة على الأَراضي اللبنانية)[12].

وفي أثناء تلك المناقشات أستمرَ القصف الصهيوني، وازدادت المجازر الصهيونية على الرغم من أَن بيغن أَعلن منذُ 16 آذار عن توقف العمليات العسكرية فطلب تويني بعد تشابك النقاشات بضرورة المضي بالتصويت على المشروع؛ بسبب تدهور الأَوضاع في الجنوب[13]، إذ وصل عدد الضحايا من اللبنانيين والفلسطينيين إلى أَكثر من (1168) ألف شهيد وجريح، وتهجير أكثر من (285)

---

[1]() حيدر، المصدر السابق، ص141-142.
[2]() للتفاصيل عن هذه المواقف يُنظر: الجبوري، المصدر السابق، ص167-171.
[3]() جاسم محمد خضير الجبوري وبيداء أحمد حزيران، "الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان آذار 1978 والموقف الأمريكي منه"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (15)، العدد (4)، (جامعة الموصل، 2019)، ص1884.
[4]() عملية الليطاني، المصدر السابق، ص79.
[5]() جريدة السفير، العدد (1407) في 18 آذار 1978.
[6]() رؤوف داود الصيّاح، القبعات الزرق في جنوب لبنان: من القرار 425 حتى القرار 1701، مطابع الجيش اللبناني، (بيروت، 2018)، ص35-36.
[7]() نقلاً عن: مرتضى خلف حسين السهلاني وميثم مجيد عبد الجبوري، "موقف الأمم المتحدة من الاعتداءات الإسرائيلية تجاه لبنان 1978-1982: دراسة تاريخية"، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد (2)، العدد (8)، (بغداد ، 2020)، ص261.
[8]() Journal L'Orient Le Jour (Beyrouth), Numéro (2708), 16 mars 1978.
[9]() تويني، المصدر السابق، ص79.
[10]() أنطوان خويري، الحرب في لبنان1977-1978: واخيراً حرقوه، ج6، دار الأبجدية،(بيروت،1978)، ص237.
[11]() عادل وصفي وحسن علي، حرب الجنوب: الحرب الخامسة آذار 1978، منشورات فلسطين الثورة، (بيروت، 1978)، ص338.
[12]() السهلاني والجبوري، المصدر السابق، ص262.
[13]() تويني، المصدر السابق، ص79-81؛ الجبوري، المصدر السابق، ص50.

ألف نسمة من السكان، فيما استولت القوات الصهيونية على ما يُقارب (2020كم^2) من الاراضي اللبنانية[1] فأَعل ريتشارد الأَمين العام لمجلس الأَمن عن التصويت على القرار في جلسة خاصة تُعقد مساء يوم 19 آذار 1978[2]، وجاء في الوثيقة الرسميَّة للقرار الآتي[3]:

"إن مجلس الأمن، بعدما اتخذ علمًا برسالتي مندوب لبنان الدائم (١٢٦٠٠/س و١٢٦٠٦) ورسالة مندوب (إسرائيل) الدائم (١٢٦٠٧/س)، وبعدما استمع إلى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان و(إسرائيل)، إذ يعرب عن اهتمامه بتدهور الوضع في الشرق الأوسط ومضاعفاته بالنسبة للحفاظ على السلام الدولي، واقتناعًا منهُ بأَن الوضع الحالي يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط،

1. يدعو إلى احترام صارم السلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دوليًا.
2. يدعو (إسرائيل) إلى أن يتوقف فورًا عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية وتسحب على التوّ قوّاتها من كل الأراضي اللبنانية.
3. يقرّر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشئ فورًا تحت سلطته قوّة مؤقّتة تابعة للأمم المّتحدة خاصّة بجنوب لبنان وغايتها التأكد من انسحاب القوّات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف القوّة من عناصر تابعة للدول الأعضاء في الأمم المّتحدة الأعضاء في الأمم المتحدة".

وبعد مناقشات مُطولة تم التصويت على القرار رقم (425) في جلسة رقم (2074) بالموافقة بالأغلبية، وحصل على(12) صوت موافق وهم: (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، كندا، المانيا الغربية، الهند، فنزويلا، بوليفيا، غابون، موريستسوس، نيجيريا، الكويت)، مقابل امتناع (الاتحاد السوفييتي، تشيكوسلوفاكيا) عن التصويت فيما لم يحضر مندوب الصين في جلسة التصويت[4]، كذلك صوت المجلس في مساء اليوم نفسه وفي الجلسة (2075) على قرار آخر حملّ الرقم (426) نص على تحديد عدد ومهام ومدة عمل القوة الدولية، وهي أربعة الآلاف عنصر، ومهامها مراقبة والتأكد من انسحاب قوات الاحتلال ومساعدة السلطة اللبنانية في فرض نفوذها في الجنوب، واستعادة السلام والأمن الدوليين، وبمُدة عمل ستة أشهر قابلة للتمديد إذا دعت الحاجة لذلك، وموافقة مجلس الأمن، كما نص القرار على أن يرفع الأَمين العام للمجلس وخلال (24) ساعة تقريرًا مُفصلًا حول تنفيذ القرار[5]، فرحب تويني بالقرارين، وأعلن أَن حكومته تؤيد إرسال قوات دولية الى لبنان ولمساعدتها في استعادة سيادتها الكاملة[6]، فيما أَعلن الرئيس سركيس وخلال اجتماع طارئ لمجلس الوزراء اللبناني عقد في مساء يوم 20 آذار عن ترحيب الحكومة اللبنانية بالقرارين، ودعا "الدول الصديقة إلى مساعدة لبنان في تنفيذ القرار"، بينما عدَ مندوب الكيان القرارين "غير كافيين؛ لأَنها لم تشمل على إدانة واضحة لعمليات المقاومة الفلسطينية.."[7].

واستنادًا للقرار أَعلن وزير الدفاع الصهيوني في مساء يوم 21 آذار وقف العمليات العسكرية بعد سبعة أيام من العدوان الهمجي، كما أَعلن أَن الكيان سيسحب قواته على شكل مراحل بالتزامن مع وصل أَول مجموعة من قوّات الأمم المتحدة المؤقتة إلى الجنوب اللبناني في 22 آذار[8]، وعلى الرغم من ذلك لم تبدأ القوات الصهيونية مراحل انسحابها حتى يوم 11 نيسان 1978 وعلى ثلاثة مراحل نفذت آخرها في 13 حزيران 1978، وسلمت قوّات الأمم المتحدة (14) موقعًا فقط، وفي المقابل سلمت مليشيا لبنانية موالية لها عرفت بمليشيا سعد حداد(جيش لبنان الجنوبي)[9](23) موقعًا قرب الحدود بينها وبين لبنان، وأما الشريط الحدودي (الحدود الدولية) فلم تنسحب منه، وبقى تحت سيطرتها المُباشرة وكان يتراوح عمقه بين (10-20) كم2 وعُرف بـ (الشريط الحدودي المُحتل) والذي امتدَ من منطقة رأس الناقورة على البحر المتوسط غربًا مرورًا بمناطق (علما الشعب وبنت جبيل ومرجعيون والقليعة) وحتى بلدة حاصبيا شرقًا، ولم تنسحب منها حتى 25 أيار 2000 بعد تنامي وتزايد عمليات المقاومة اللبنانية (حزب الله) فيها، فيما بقيت

---

[1] () محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل،: 50 عاماً من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1998)، ص12.

[2] (Journal L'Orient Le Jour, Numéro (2712), 20 mars 1978.

[3] () وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، القرار (425) 19 مارس 1978، الوثيقة رقم (s/12607)، نيويورك-1978.

(4) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي 1975-1981، مج2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1994)، ص271-272.

[5] (Karel C. Wellens, Resolutions and Statements of the United Nations Security Council (1946–1989): A Thematic Guide, Kluwer Academic Publishers, (The Hague,1990), p.775.

[6] () تويني، المصدر السابق، ص360.

(7) جريدة الأنوار، العدد (6222) في20 آذار 1978؛ زينب حيدر عبد الحسني، الياس سركيس ودوره الاقتصادي والسياسي في لبنان 1924-198، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (جامعة ذي قار، 2014)، ص162-163.

[8] () علاء غني عطب الكرعاوي، الدور الإسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1983، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (جامعة كربلاء، 2017)، ص111.

(9) جيش لبنان الجنوبي: ميليشيا أسسها الضابط اللبناني الرائد سعد حداد عام 1977 على الشريط الحدودي للبنان مع الكيان الصهيوني، وبدعم من الكيان الذي استغل اندلاع الحرب الأهلية بإدخال الانقسام على المؤسسة العسكرية اللبنانية لتحفيز ضباط الجيش على الانشقاق، وتأسيس ميليشيات تأتمر بأوامر القوات الصهيونية لمواجهة فصائل المقاومة الفلسطينيين. يُنظر: حسين زغير عيدان العمري، جيش لبنان الجنوبي1976-2000: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (جامعة ذي قار، 2018)، ص30.

مناطق (كفر شوبا ومزارع شبعا وجنوب بلدة الغجر) تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني حتى اليوم بحجة أنها سورية وليست لبنانية، وأن الانسحاب منها يأتي على وفق مفاوضات سلام سورية-صهيونية فقط[1].

وبذلك يبدو أن القوات الصهيونية لم تنفذ القرار الدولي طوعًا عام 2000، بدليل أنها تأخر في تنفيذه لأكثر من عقدين من الزمن مارست خلالها أبشع صور الإرهاب الدولي التي لم تسلم منها حتى مراكز القوات الدولية في الجنوب اللبناني.

المبحث الثاني: عجز مجلس الأمن الدولي عن تنفيذ القرار:

أولًا: تحليل بنود القرار ودلالاتها:

عُدَ القرار (425) نقطة محورية في تاريخ القرارات الدولية التي صدرت من مجلس الأمن الدولي لحماية السيادة اللبنانية من الاعتداءات الصهيونية المُتكررة، فكان من الضروري التعمق في قراءة وتحليل بنوده وابعادها السياسية والدبلوماسية والقانونية والكشف عن مقاصدها ورسائلها الضمنية، وذلك لمعرفة التحديات التي واجهة تنفيذ القرار على أرض الواقع، وأسباب فشله عن تحقيق مبادئ السلام والعدالة في لبنان، فيُمكن تحليل بنوده ودلالاتها على وفق النقاط الآتية:

1. أن القرار (425) هو القرار الوحيد بين سائر قرارات مجلس الأمن المستندة إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ويعتمد قوات دولية ذات مهمة خاصة ليست مراقبين دوليين ولا قوات دولية للإشراف على وقف إطلاق النار، ومهمتها تمكين الحكومة اللبنانية من إعادة سيادتها الكاملة على الجنوب من دون شرط أو قيد[2].
2. عُدَ التوجه الأمريكي في القرار (425) هي المرة الثانية التي تُطالب بها الإدارة الأمريكية بالانسحاب الصهيوني الفوري والكامل من كل الأراضي العربية حتى الحدود المعترف بها دوليًا بعد حرب السويس في مصر عام١٩٥٦، التي طالبت فيها الولايات المتحدة بانسحاب القوات الصهيونية غير المشروط من الأراضي العربية؛ وبذلك يكون القرار واضحًا وحاسمًا وصريحًا في معنى الانسحاب من دون لبس في الفهم ولا تباين في التفسير[3].
3. أن القرار (٤٢٥) لم يتعارض إطلاقًا مع اتفاقية الهدنة بين لبنان والكيان الصهيوني عام 1949، وإنما جاء في سياق إعادة إحيائها، فالاتفاقية تشترط الانسحاب إلى ما وراء خط الهدنة(هو الذي يمتد عبر الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين) من دون أن يكون لأي طرف أي امتياز سياسي أو عسكري، وبذلك فإن القرار (٤٢٥) يُطالب الكيان الصهيوني بالانسحاب إلى هذا الخط من دون أي ترتيب ثنائي مسبق بين الطرفين[4].
4. على الرغم من أن مشروع القرار كان قرارًا أميركيًا بامتياز، ويتضمن دعوة صريحة للكيان الصهيوني للانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية، إلَّا أن الإدارة الأمريكية حاولت به أن توازن بين الطلب اللبناني والحليف الصهيوني؛ إذ لم ترغب الولايات المتحدة في إدانة الكيان الصهيوني بنص صريح بل اكتفت بالدعوة إلى الانسحاب ووقف العمليات العسكرية، فلم يأتِ في مشروع القرار ذكر التعبير المتداول (دون شرط أو قيد)، ولكن مجلس الأمن أعطى لهذا القرار ثلاثة أهداف وهي الانسحاب الصهيوني الكامل، وإنشاء قوات دولية للتأكد من الانسحاب، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على أراضيها جميعها؛ لتثبيت الأمن والسلم[5].
5. في الإطار القانوني: يقع القرار (425) ضمن الفصل السادس (حل النزاعات سلميًا) من ميثاق الأمم المتحدة أي أنه قرار سلمي لا يمكن تنفيذه بالقوة عن طريق الأمم المتحدة، غير أن ذلك لا يعني أن القرار غير ملزم قانونًا للأطراف المعنية؛ إذ إن القرار بموجب المادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة ملزم قانونًا للأطراف، إلَّا أن تنفيذه لا يمكن أن يتم عن طريق قوة الأمم المتحدة، إلا إذا جرى تحويل قوات حفظ السلام إلى قوات فرض السلام، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلَّا بقرار جديد آخر من مجلس الأمن، في حين أن الولايات المُتحدة الأمريكية لن تسمح باتخاذ مثل هكذا قرار، وتبعًا (للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة)؛ فأن القوات الدولية التي أنشأها القرار هي قوات دولية (لحفظ السلام) ولا يحق لها أن تستعمل القوة في أي ظرف، وأي حال، إلَّا في حالة الدفاع عن النفس، أي أن مهمتها سلمية، وهو ما ينطبق على وضعها في جنوب لبنان في حين لو كانت هذه القوة قد أُنشأت على

(1) سويد، المصدر السابق، ص13-15؛ الجبوري، المصدر السابق، ص63.
(2) شقيق المصري، "لبنان في عهدة الشرعية الدولية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد (61)، تموز، (بيروت، 2007)، ص145-148.
(3) حيدر، المصدر السابق، ص145-148.
(4) سويد، المصدر السابق، ص49-50.
(5) فؤاد بطرس، "القرار 425: ولادةً وخلفيةً وموقعاً"، جريدة السفير، العدد (6763) في22 نيسان 1994، ص15.

وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فتسمى قوات (فرض السلام)، ومن ثم يحق لها أن تستعمل القوة العسكرية لمواجهة القوات الصهيونية المُحتلة[1].

6. من حيث مضمون القرار، فعلى الرغم من الاشارات الواضحة التي وردت في القرار حول خرق السيادة الوطنية للبنان من كيان مُعتدٍ، وتحديدًا بعد أن ورد فيه "مُناشدة الكيان لوقف الأعمال العسكرية ضدّ السلامة الإقليمية للبنان"، إلَّا أن تلك الإشارات كانت تشبه المُناشدة ومنطق (المُسايرة السياسية) أكثر مما تشبه خطاب قانوني فعاّل صادر عن أهم منظمة دولي، ولذلك كان على مجلس الأمن قانونيًّا، وبعد أن تأكد من خطورة العدوان بفعل تهديده للسلم والأمن الدوليين على الأقل أن يدرج القرار (425) وفق المادة (41) من الفصل السابع المُلزمة في اتخاذ تدابير غير عسكرية لإلزام الدول على احترام قراراته مثل قطع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو وسائل الاتصال مع الدولة غير المُلتزمة، وإذا لم تستجيب تلك الدولة لبنود هذه المادة وجب على مجلس الأمن استعمال بنود المادة (42) التي تمتلك قوة رادعة مُلزمة التنفيذ عبر استخدام (القوة العسكرية)، والتعامل مع الدول المُعتدية بمنطق المحافظ على الهدف الأساسي للأمم المتحدة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك اكتفى مجلس الأمن بالدعوة والمناشدة، وترك الأزمة تتفاعل على وفق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[2].

7. من حيث تنفيذ القرار، فلم يُنفذ الكيان القرار على أرض الواقع بالكامل، ورفض الانسحاب وتسليم مناطق (مزارع شبعا، وتلال كفر شوبا، وجنوب قرية الغجر) وذلك يوضح حقيقة واضحة أن الكيان انسحب فقط من المناطق التي واجه فيها مُقاومة شديدة، فيما سلّم بقية المناطق إلى مليشيا (سعد حداد) التابعة لهُ بذريعة أنها قوات لبنانية[3].

8. على الرغم من سلبيات القرار التي تمثلت بعدم احتوائه على أية إدانة واضحة وصريحة أو فرض عقوبات على الكيان، إلَّا أنَّ موقف مجلس الأمن بشكل عام أعطى لبنان بهذا القرار قوة مادية لمواجهة الحجج الاعتداءات الصهيونية تمثلت بوضع قوات دولية تُشكل حزام أمني على الحدود اللبنانية الصهيونية وتمنع تسلل فصائل المقاومة الفلسطينية إلى الكيان للقيام بعمليات عسكرية، وهذا بدوره سيسقط الحجج الصهيونية التي طالما أدعت بها لمهاجمة لبنان[4].

ثانيًا: اسباب فشل تنفيذ القرار:

واجهة القرار (425) عدد من التحديات السياسية والدبلوماسية والقانونية أدت إلى محدودية مفعوله الحقيقي لا بل وصعوبة وفشل تنفيذه حتى عام 2000 عندما انسحبت القوات الصهيونية من جنوب لبنان، ومن أهم تلك التحديات هي:

1. الإرادة السياسية الدولية: في بنود القرار غابت كُل النصوص القانونية ذات التنفيذ الإلزامي بسبب المصالح الدولية؛ فعلى الرغم من صدوره بالأغلبية، ولكن بقيت ثمة تحفظات وخلافات سياسية وإقليميَّة؛ حدّت من عملية الضغط على الكيان الصهيوني لتنفيذ القرار بسرعة وبشكل كامل، ولا سيما بعد أن فشل مجلس الأمن في فرض آليات رقابية وعقابية رادعة في حال عدم الامتثال لكل بنود القرار، وهذا ما نتج عنهُ تقليص فاعلية القرار[5].

2. الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني: على الرغم من أن مشروع القرار كان أمريكيًّا إلَّا الإدارة الأمريكية وفرت المظلة الدولية التي حالت دون ممارسة الضغوطات الدولية على الكيان الصهيوني لتنفيذ القرار والانسحاب بشكل كامل من الجنوب اللبناني؛ بسبب ارتباط ذلك التنفيذ بالأطماع الصهيونية سواء أكانت الاطماع الاقتصادية والتجارية أم الأطماع الصهيونية بالمياه اللبنانية ما جعل الكيان يتعامل مع القرار بصورة شكلية من دون أي التزام فعلي بمضامين القرار وبنوده حتى عام 2000[6].

3. الحرب الطائفية: أدت الانقسامات السياسية والعسكرية والحزبية والاجتماعية في الحرب الأهلية اللبنانية(1975-1990) إلى تفكك مؤسسات الدولة اللبنانية وعدم سيطرتها على مناطق واسعة من لبنانية، ولاسيما بعد ظهور فصائل مُسلحة كانت بعضها تتبع اجندات خارجية ولا تخضع لسيطرة الدولة اللبنانية ولقراراتها ولا حتى الدولية مما أفقد وجود أي طرف داخلي يضغط لتنفيذ القرار، وجعل من الصعوبة تنفيذ أي قرار دولي لصالح السيادة اللبنانية على أرض الواقع[7].

4. قوات دولية من دون صلاحيات ولا تمويل: على الرغم من أن القرار (425) أنشأ قوة دولية تتولى مهام متابعة ومساعدة السلطة اللبنانية للسيطرة على المناطق التي تنسحب منها قوات الكيان، إلَّا أنها كانت قوة ذات طبيعة مؤقتة ومن دون أية صلاحيات لفك

---

[1] () حيدر، المصدر السابق، ص145-148.
[2] () عصام الحسيني، "القرار الدولي 425 بين الهزيمة والنصر"، جريدة البناء (بيروت)، وفق الرابط الإلكتروني:https://www.al-binaa.com/archives/article/48343 .
[3] () عادل إسماعيل وفوزي فواز، مأساة جنوب لبنان: في تردد المواقف العربية وفي متاهات السياسة الدولية، ط2، دار النشر للسياسة والتاريخ، (بيروت، 2010)، ص124.
[4] () أحلام بيضون، "الترابط الوثيق بين القرارين 425 و242"، جريدة السفير، العدد (10383) في 4 أيار 2006.
[5] () أنطوان أبو زيد، لبنان: دراسات في المجتمع والاقتصاد والثقافة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، (بيروت، 2021)، ص683؛ الحسيني، المصدر السابق.
[6] () بطرس، المصدر السابق، ص15.
[7] () منذر محمود جابر، الشريط اللبناني المُحتل: مسالك الاحتلال. مسارات المواجهة، مصائر الأهالي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، 1999)، ص233.

الاشتباك أو المحافظة على أَمن تلك المناطق؛ فانعكس ذلك مباشرةً على أمكانيات تلك القوة وإجراءاتها الدولية في المحافظة على الأَمن، فضلاً عن ذلك لم يُحدد القرار ميزانية ثابتة ومعروفة لتمويل القوة مما أسهم في فقدان قدرتها على تمويل قواتها بصورة مستمرة لتكون قادرة على ردع أي مسلحين محليين ينتهكون قرارات الدولة اللبنانية أو حماية المدنيين من الميليشيات، وكذلك أن تلك القوة أُنشأت بقرار سياسي سريع ردًّا على عدوان مفاجئ، ومن دون أية قواعد عسكرية أو لوجستية تعطيها القدرة للعمل بصورة فاعلة[1].

5. المصالح الدولية والإقليمية: إن تضارب المصالح بين الدول المحيطة بلبنان (سورية والكيان الصهيوني)، والدول الإقليمية والعالمية في الشأن الداخلي اللبناني أسهم في صعوبة إيجاد صيغة حقيقية تضمن تنفيذ القرار على أَرض الواقع؛ إذ كان كُل طرف يسعى إلى حماية مصالحه الاستراتيجية في لبنان؛ مما أَدى في النهاية إلى جعل الجنوب اللبناني مصدرًا للتوتر المستمر، ولاسيما بعد أن تركت القوات الصهيوني بعد انسحابها من الجنوب في نيسان 1978 ميليشيا لبنانية (جيش لبنان الجنوبي) موالية لها في المناطق التي انسحبت منها.

6. نتائج الاجتياح الصهيوني عام 1978: انعكست أثار الاجتياح على الواقع الاجتماعي في الجنوب اللبناني؛ إذ أَدى ذلك العدوان إلى موجة نزوح كبيرة من مناطق جنوب نهر الليطاني وحتى الحدود اللبنانية مع الكيان المُحتل، مما جعل من الصعوبة تنفيذ الاجراءات الأَمنية والقضائية للقرار بصورة منظمة، ولا سيما بعد انقسام الجنوب اللبناني إلى مناطق نفوذ مختلفة بعضها تابع للمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية والأُخرى تابعة للاحتلال الصهيوني والميليشيات اللبنانية الموالية له[2].

7. الهجمات العسكرية على قوات الأَمم المتحدة المؤقتة: تعرضت تلك القوات إلى هجمات عسكرية من أَطراف مختلفة أَدت سقوط قتلى وجرحى من تلك القوات، وحدَّت من قدرتها على تنفيذ مهامها بصورة قانونية رادعة وفعلية[3].

8. الثغرات القانونية والسياسية: تضمن القرار (425) في بنودهِ ثغرات واضحة وعلى المستويين القانوني والسياسي؛ فمن الناحية السياسية لم يذكر القرار أَو حتى يُشير إلى مُنظمة التحرير الفلسطينية طرفًا أساسيًّا في النزاع الدائر بين لبنان والكيان الصهيونية، بل أَكتفى بذكر طرفين فقط وهما لبنان والكيان، وعلى الرغم من المسار السياسي للقرار جاء نتيجةً مُباشرة للعمليات العسكرية التي دارة بين منظمة التحرير والكيان في جنوب لبنان، وأن إغفال اشراك المنظمة في مضمون القرار أضعف كثيرًا من قدرات القرار على حل المشكلة، وإحلال السلام بصورة حقيقية مما جعل المعالجة الدولية لهذه النزاع مجرد تأجيل للحل الحقيقي، ولا سيما بعد تجاهل الطرف الأساس في هذا النزاع، وهو منظمة التحرير؛ مما أسهم في استمرار المشكلة الأساسية، ومن الناحية القانونية فقد أحتوى القرار على ثغرة أسياسية وهي أَن القرار لم يضع تاريخ أو جدول زمني مُحدد ونهائي (مُهلة زمنية مُحددة) لانسحاب القوات الصهيونية من جنوب لبنان، واكتفى فقط بالمطالبة بوقف العمليات العسكرية فورًا من دون أَية آليات واضحة للانسحاب؛ مما سمح للكيان أن يستفاد من هذه الثغرة ويُماطل بالانسحاب الكامل حتى أيار 2000، وهذا ما أَفقد القرار مصداقيتهُ الدولية في تحقيق غايته الأساسية، وكان سببًا آخر في استمرار حالة النزاع، وعدم الاستقرار وعدم إحلال السلام في لبنان والمنطقة[4].

ثالثًا: أثر فشل تنفيذ القرار عن تحقيق السلام في لبنان:

انعكس فشل تنفيذ القرار (425) بصورة كاملة على مسار السلام والعدالة الدولية في لبنان؛ إذ كرس بقى الاحتلال الصهيوني للشريط الحدودي اللبناني منذُ 15 آذار 1978 وحتى 25 أيار 2000، استمرار الاعتداءات الصهيونية على لبنان طوال تلك المُدة والتي أسهمت من جانبها في استمرار الصراعات الداخلية اللبنانية، وافقدَ ثقة اللبنانيين في القرارات الدولية التي كانت تصدر من الشرعية الدولية المُتمثلة بمجلس الأَمن الدولي بحجة حماية الدول والسلم العالمي، وجعل السلام في لبنان رهينة التوازنات والمصالح الإقليمية والدولية بدل أَن يكون ثمرةً لشرعية القرارات الدولية؛ وكان لفشل تنفيذ القرار العديد من النتائج، وأبرزها[5].

---

[1] () الصيّاح، المصدر السابق، ص42-45.

[2] () للتفاصيل يُنظر: القبعات الزرق: قوّة حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان، ترجمة: فادي حمّود، اللجنة الوطنية لإحياء 14 آذار و18 نيسان، (بيروت، 2000)، ص21-31.

[3] () القبعات الزرق..، المصدر السابق، ص21-31.

[4] () Ray Murphy, UN Peacekeeping in Lebanon, Somalia and Kosovo: Operational and Legal Issues in Practice, (Cambridge University Press , 2007), p.42-45.

[5] () العمري، المصدر السابق، ص209-216.

1. فقدان الوسائل التنفيذية للشرعية الدولية التي أصدرت القرار؛ مما جعل طلب الانسحاب الصهيوني من لبنان عبارة عن مرجع شكلي يُستشهد بهِ سياسيًّا ودبلوماسيًّا فقط؛ فانعكس ذلك مباشرةً على استمرار حدوث الخروقات السياسية والعسكرية للقرارات الدولية التي صدرت تجاه لبنان، والصراع العربي الصهيوني بشكل عام بعد ذلك القرار[1].

2. ضعف دور الدولة اللبنانية في إحلال الأمن وبناء مؤسسات السلام في الجنوب اللبناني؛ إذ لم يضع القرار أَية آليات مُحددة وواضحة لتمكين الدولة اللبنانية من بسط نفوذها، ولا سيما وأَنَّها كانت تُعاني من حرب أَهلية أَدَّت إلى تفكك مؤسسات الدولة كافة، فخلق ذلك فراغًا أمنيًّا جعل الجنوب منطقة خارجة عن سيطرة الدولة المركزية، ومن دون مؤسسات قضائية وأمنية قادرة على فرض القانون اللبناني، ومن ثم انتهت قواعد السلام التي تقوم على سيادة قانون الدولة[2].

3. إيجاد احتلال صهيوني رسمي في جنوب لبنان، وعبر وكلاء الصهاينة (الميليشيات اللبنانية التابعة للكيان) في منطقة أَمنية مثلث منطق (دولة داخل دولة) وخارجة عن سيطرة الدولة اللبنانية؛ مما أثر سلبًا على إمكانيات بناء مؤسسات قادرة على إدارة السلام ووضع حدٍّ للاعتداءات الصهيونية لمدة امتدت حتى عام 2000[3].

4. ظهور قوى عسكرية محلية فاعلة (حزب الله) غيرت من طبيعة الصراع في الجنوب اللبناني، وصارَ من الصعب على أي حلّ أن يُعالج جميع الملفات الأَمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجنوب؛ إذ انعكس عدم تنفيذ الكيان للقرار (425) على داخل الكيان؛ لأن استمرار الاعتداءات ولدَ في لبنان مُقاومة عنيفة للمشروع الصهيوني ولاسيما في الجنوب، وهُنا اثيرت الكثير من التساؤلات داخل الكيان حول الهدف من عدم تنفيذ القرار، والانسحاب من جنوب لبنان؛ فإذا كان الهدف حماية (المستوطنات الشمالية) فمن يحمي الجنود الصهاينة فيما أطلق عليها الكيان بـــ (المنطقة الأَمنة)؟

5. استمرار الاعتداءات الصهيوني وتكررها؛ وذلك ما دفع إلى استمرار موجات النزوح وعدم الاستقرار الاجتماعي، وكذلك استمر الدمار الاقتصادي؛ مما عزز من استمرار الانقسامات السياسية والاجتماعية (طائفية ومذهبية)، وكذلك صعّبت من إيجاد الحلول الوطنية للمصالحة اللبنانية؛ لأنَّ أي مشروع لإرساء السلام والعدل في لبنان ولمدة طويلة سيحتاج إلى تماسك اجتماعي وثقة مُتبادلة وهو ما فُقدَ جراء الصراع والاحتلال المستمر في الجنوب[4].

6. انعدام ثقة اللبنانيين بالمؤسسات الشرعية الدولية، وولدَ شعورًا بالاستياء من الحلول السياسية؛ مما انعكس على تنامي فكرة المقاومة المحلية والحلول العسكرية للتخلص من الاحتلال الصهيوني، كما أثر ذلك على مستوى قابلية الأطراف السياسية والعسكرية اللبنانية في الانخراط في الحلول التفاوضية التي تعتمد على الوساطة الدولية.

7. محدودية تأثير قرارات مجلس الأَمن في القضايا والحالات الخطرة في لبنان، ولا سيما التي تتقاطع مع مصالح الدول الكُبرى، مما جعل مسارات الحلول الدولية في لبنان والمنطقة بشكل عام غير كافية من دون اتفاق الدول الكبرى فيما بينهم قبل التصويت على مشروع أي قرار دولي في مجلس الأَمن يكون قابلًا للتنفيذ، وكذلك انعكس فشل تنفيذ القرار على إضعاف الثقة بالمؤسسات الدولية[5].

الخاتمة (الاستنتاجات):

توصل البحث إلى عدد من النتائج حول القرار (425) وأبرزها:

1. ساعدَ القرار بقاء جزء من جنوب لبنان تحت الاحتلال الصهيوني حتى عام 2000، وبذريعة قانونية وهي وجود قرار دولي بالانسحاب، ولكنه يحتاج إلى مفاوضات لتفسير بنوده، وذلك ما أدى إلى تعزيز نفوذ الفصائل المسلحة في الجنوب اللبناني مما انعكس مباشرةً على ضعف مؤسسات الدولة اللبنانية في تلك المنطقة، ومصداقة القرارات الدولية أيضًا.

2. القرار (425) أول قرار يتجاهل إدانة العدوان عمدًا وعن سابق تصور، ويتحدث عن (قلقه البالغ لتدهور الموقف في الشرق الأوسط وما يترتب عليه من عواقب على حفظ السلام الدولي)، أي أنه يبرر الاجتياح الصهيون لجنوب لبنان كما لم تحاول الحكومة الصهيونية نفسها تبريره.

---

[1] () حيدر، المصدر السابق، ص154.

[2] () العمري، المصدر السابق، ص209-216.

[3] () طارق إبراهيم، إسرائيل والميليشيات العميلة: من التورط المنضم إلى التخلي المدروس، وزارة الإعلام اللبنانية، (بيروت، 2001)، ص32؛ حيدر، المصدر السابق، ص174.

[4] () جنوب لبنان: دراسات في العدوان الإسرائيلي ونتائجه، مجلس النواب اللبناني، (بيروت، 1999)، ص165؛ القبعات الزرق، المصدر السابق، ص67-69.

[5] () غسان تويني، القرار 425: مأزق أم حل؟، دار النهار للنشر، (بيروت، 1998)، ص18-25.

3. أإن ما أعلنته الحكومة الصهيونية من هدفها الرئيس للاجتياح هو (ضرب اوكار المخربين، وضمان أَمن إسرائيل)، وأَما القرار الأَميركي (425) الذي تبناه مجلس الأَمن الدولي؛ فقد أعطى الاجتياح الصهيوني هدفًا آخر وهو (حفظ السلام الدولي)، وأَمام مسمع العالم أجمع.

4. ترتب في القرار دعوة للقوات الصهيونية إلى وقف عملياتها العسكرية فورًا، ومع ذلك لم يقدم (مجرد دعوة) هذه القوات للانسحاب الفوري، وإنما اكتفى بالدعوة الى سحب قواتها طبقًا لذلك من الأراضي اللبنانية جميعها.

5. أغفل القرار (ويبدو أيضًا عمدًا) نصًّا صريحًا يدعو إلى ضرورة عودة النازحين من جنوب لبنان إلى قراهم وبيوتهم، ولا سيما في المناطق الواقعة على شريط الحدود مباشرةً.

6. أغفل القرار تحديد مناطق تمركز القوات الدولية، وتحديد مُدة تواجدها فيها، والاكتفاء بكلمة مؤقتة؛ مما يعطي هذه النقطة عمومية زائد تجعلها موضع اخذ ورد.

7. أغفل القرار (وربما عمدًا أيضًا) وضع ألية تنفيذ القرار على أرض الواقع ولاسيما وأن قوات الاحتلال الصهيوني بقيت حتى يتم تفسير ذلك على وفق مفاوضات سياسية بعيدة عن بنود القرار.

References:

1. United Nations Documents, UN Security Council, Resolution (425) March 19, 1978, Document No. (s/12607), New York-1978.
2. Antoine Abu Zeid, Lebanon: Studies in Society, Economy, and Culture, Arab Center for Research and Policy Studies, (Beirut, 2021).
3. Antoine Khoury, The War in Lebanon 1977-1978: Finally, they burned him, vol. 6, Dar Al-Abdiyah, (Beirut, 1978).
4. South Lebanon: Studies on the Israeli Aggression and Its Results, Lebanese Parliament, (Beirut, 1999).
5. Raouf Daoud Al-Sayyah, The Blue Berets in South Lebanon: From Resolution 425 to Resolution 1701, Lebanese Army Press, (Beirut, 2018).
6. Tariq Ibrahim, Israel and the Agent Militias: From Joint Involvement to Considered Abandonment, Lebanese Ministry of Information, (Beirut, 2001).
7. Adel Ismail and Fawzi Fawaz, The Tragedy of South Lebanon: In the Hesitation of Arab Positions and in the Mazes of International Politics, 2nd edition, Publishing House for Politics and History, (Beirut, 2010).
8. Adel Wasfi and Hassan Ali, The Southern War: The Fifth War, March 1978, Palestine Al-Thawra Publications, (Beirut, 1978).
9. Ali Youssef Al-Shukri, International, Regional and Specialized Organizations, Etrek Printing, Publishing and Distribution, (Amman, 2002).
10. Ghassan Tueni, Resolution 425 Introductions. Backgrounds. Facts. Dimensions: Diplomatic Correspondence1977-1978,Part 1,Dar Al-Nahar Publishing,(Beirut,1997).
11. Ghassan Tueni, Resolution 425: Dilemma or Solution?, Dar Al-Nahar Publishing, (Beirut, 1998).
12. The Blue Berets: United Nations Interim Peacekeeping Force in South Lebanon, translated by: Fadi Hammoud, National Committee to Commemorate March 14 and April 18, (Beirut, 2000).
13. United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict 1975-1981, Volume 2, Institute for Palestine Studies, (Beirut, 1994).
14. Mahmoud Haidar, The End of the Good Wall: A Biography of the Israeli Occupation of Lebanon 1976-2001, Riad Al-Rayes Books and Publishing, (Beirut, 2001).

15. Mahmoud Sweid, South Lebanon Confronting Israel: 50 Years of Steadfastness and Resistance, Institute for Palestine Studies (Beirut, 1998).
16. Mustafa Tlass, Operation Kamal Adwan, Dar Tlass, (Damascus, 1978).
17. Munther Mahmoud Jaber, The Occupied Lebanese Strip: Paths of Occupation. Paths of Confrontation, Destinies of the People,Institute for Palestine Studies,(Beirut,1999).
18. Eileen Matar Muhammad Al-Saeed, The American Position on the Lebanese Civil War 1975-1983, Master's Thesis, College of Education for Human Sciences, (Dhi Qar University, 2013).
19. Hussein Zaghir Aidan Al-Omari, The South Lebanese Army 1976-2000: A Historical Study, Master's Thesis, College of Education for Human Sciences, (Dhi Qar University, 2018).
20. Abdullah Fathi Ahmed Rajab Al-Jubouri, Arab and international positions on the Israeli aggression against Lebanon in 1978, Master's thesis, College of Arts, (University of Mosul, 2021).
21. Alaa Ghani Atab Al-Karawi, The Israeli Role in the Lebanese Civil War 1975-1983, Master'sThesis,College ofEducation forHumanSciences,(Universityof Karbala,2017).
22. Shaqiq Al-Masry, "Lebanon in the custody of international legitimacy," Lebanese National Defense Magazine, Issue (61), July, (Beirut, 2007).
23. Murtada Khalaf Hussein Al-Sahlani and Maytham Majeed Abdel-Jubouri, "The United Nations position on the Israeli attacks against Lebanon 1978-1982: a historical study," Journal of Sustainable Studies, Volume (2), Issue (8), (Baghdad, 2020).
24. Jassim Muhammad Khudair al-Jubouri and Bayda Ahmad June, "The Israeli invasion of southern Lebanon in March 1978 and the American position on it," College of Basic Education Research Journal,Volume(15), Issue (4),(University of Mosul,2019).
25. The Litani Operation: The Zionist Enemy's Account of the Southern War of March 1978, prepared by: a group of researchers, consultations of the Occupied Palestine Magazine - Dar Al Awda, (Beirut, 1979).
26. Abdel-Aleem Muhammad, "The Israeli Invasion of South Lebanon," International Political Journal, Issue (53), July, (Cairo, 1978).
27. Fouad Boutros, "Resolution 425: Birth, Background, and Location," Al-Safir newspaper, issue (6763) of April 22, 1994.
28. Issam Al-Husseini, "International Resolution 425 between Defeat and Victory," Al-Binaa Newspaper (Beirut), according to the electronic link: https://www.al-binaa.com/archives/article/48343.
29. Ahlam Baydoun, "The Close Connection between Resolutions 425 and 242," Al-Safir newspaper, issue (10383) of May 4, 2006.
30. Al-Safir newspaper (Beirut), issue (1404) of March 15, 1978.
31. Al-Safir newspaper, issue (1405), March 16, 1978.
32. Al-Safir newspaper, issue (1407) of March 18, 1978.
33. Al-Anwar newspaper (Beirut), issue (6218), March 16, 1978.
34. Al-Anwar newspaper, issue (6222), March 20, 1978.